

مقابلة

غاصب مختار

مشاريع مالية واقتصادية للتنظيم المدني والنفط والنفائيات
فرعون: وزارة شؤون التخطيط... ما لها وما عليها

تم خلال تأليف حكومة "استعادة الثقة" برئاسة الرئيس سعد الحريري استحداث عدد من الوزارات الجديدة، هي وزارات الدولة لشؤون: التخطيط، والمرأة، ورئاسة الجمهورية، ومكافحة الفساد، وحقوق الانسان والنازحين. نيّطت بكل وزارة مهمات معينة بعضها نجح في اثبات حضوره، وبعضها لم يسمع عنها المواطن اي فعل نوعي

من الوزارات الجديدة التي يفترض ان تكون فاعلة، وزارة شؤون التخطيط، نظرا الى حاجة البلد وادارات الدولة الى تخطيط شامل وواسع يطاول كل ميادين العمل العام وتنمية المجتمع. وهي استحدثت على انقاض وزارة التصميم العام التي الغيت في منتصف السبعينات من القرن الماضي، وكان لها دور فعال لاسيما في مجال الاحصاء السكاني والاقتصادي والامثالي. لكن الغاءها لم يلب دورها الاساسي.

انشتت وزارة التصميم العام في لبنان عام 1954، مع حكومة الرئيس سامي الصلح، ونيّطت برئيس الحكومة يعاونه المدير العام للوزارة مع بعض الموظفين، ولم تتوسع ويصبح لها هيكلية وموظفون ومهمات فعلية سوى عام 1959 في بدء العهد الشهابي برئاسة رئيس الحكومة رشيد كرامي، حيث وضعت لها هيكلية ادارية ومهمات وتوصيف للوظائف، وكانت لها مديرتان:

اولى، هي مديرية الدراسات والتخطيط وفيها اربع مصالح في كل مصلحة دوائر ولكل دائرة اقسام، ولم يشغل هذه المديرية اي من الموظفين بالاسم وبقي المركز شاغرا طيلة عهد الوزارة لغاية عام 1977 حين الغيت، وتم انشاء مجلس الاعماء والاعمار مكانها كمجلس تنفيذي تابع لرئاسة مجلس الوزراء، ليحل محل مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت وهو ما زال قائما حتى اليوم.

اما المديرية الثانية، فهي مديرية الاحصاء المركزي، وقد شغلها الدكتور كمال بصلي في اوائل الستينات، وكانت تضم مصالح

وزارة التصميم العام او وزارة التخطيط. وعقدت لهذه الغاية الندوات والمحاضرات لتشرح اهمية احياء هذه الوزارة، وايد بعض المسؤولين الكبار هذه الفكرة، لكن رئيس الحكومة رفيق الحريري رفض وقتها اعادة انشائها لانها سوف تكون مسؤولة عن وضع الخطط واهدافها واولوياتها، ويبقى لمجلس الاعماء والاعمار عمليات التنفيذ للمشاريع فقط.

يبدو ان عهد الرئيس ميشال عون بالتوافق مع رئيس الحكومة سعد الحريري ارادا اعادة الاعتبار الى وزارة التصميم والتخطيط، فتم استحداث وزارة دولة لشؤون التخطيط، على امل ان تشكل حجر الزاوية لحياء الوزارة بكل هيكليتها ووظائفها السابقة والتي يمكن ان تستجد بسبب التطور في مختلف علوم التخطيط والاحصاء، وهو امر دون تحقيقه بسهولة عوائق قانونية وتضارب صلاحيات ادارية كثيرة على ما يبدو.

بعد مرور اكثر من سنة على تشكيل الحكومة، تحاور "الامن العام" وزير الدولة لشؤون التخطيط ميشال فرعون، حيال ما انجزه في الوزارة من خطط لحياء عملها.

هل وضعت تصورا معيناً لعمل الوزارة او مهماتها، وهل تحقق شيء مما وضعت؟
□ مسألة التخطيط موزعة اصلا من جهة بين معظم وزارات الدولة، ومن جهة ثانية لدى مجلس الاعماء والاعمار. هذا المجلس منتج جدا على صعيد تنفيذ المشاريع وهندستها، وهناك متابعة سياسية وادارية من رئيس الحكومة واكثر من وزارة وهيئة لعمل المجلس. لكن التخطيط في لبنان يفتقد الرعاية السياسية وهناك حاجة اكبر الى التخطيط في اكثر من مكان، ونستطيع ان نقول ان هذه الحكومة بالذات عملت للتخطيط اكثر مما عملت له الحكومات في



وزير الدولة لشؤون التخطيط ميشال فرعون.

هل هناك حاجة ايضا الى رؤية ابعد على الصعيد المالي؟ الجواب نعم. هل هناك حاجة الى تخطيط على صعيد مسألة الغاز والبتروول؟ الجواب نعم. في الوقت الحاضر المشروع الذي يجب ان يتبلور هو اخذ جزء من هذا التخطيط من بعض الوزارات ومن مجلس الاعماء والاعمار، ومتابعة وزارة شؤون التخطيط لعمل هذه الوزارات في مجال التخطيط، وان يكون هناك استمرار في عمل الوزارة في حال تغيرت الحكومة بحيث تكون هناك مركزية للمشاريع لتتم متابعتها. ليس مطلوبا ان تأخذ وزارة شؤون التخطيط مكان احد، لكن المطلوب ان يكون هناك مركزية للمتابعة. هذه هي بداية العمل في الوزارة التي تفتقد حاليا الامكانيات، انما بدأت تتابع الكثير من المشاريع والمشاكل.

■ الا توجد ملفات او اعمال محددة او متخصصة في عمل الوزارة؟

□ حاليا لا توجد مهمات واضحة، لكننا نعتبر ان لا مجال الى مزيد من التخطيط على صعيد اللامركزية الادارية ولا على صعيد عمل البلديات من دون ان يكون هناك فصل بين وزارة الداخلية وبين البلديات، على ان تكون مثلا البلديات مع اللامركزية الادارية ضمن وزارة واحدة. هذه الرؤية الشاملة لم توضع بعد انما هناك حاجة ماسة الى هذا الموضوع. فوزير الداخلية والبلديات يقوم بمهمات كبيرة جدا. لكن من الصعب نظرا الى اهمية عمل البلديات واهمية اللامركزية ومتابعتها بدقة، ان يكون هناك وزارة تكون فيها متابعة اكبر من قبل وزير متفرغ.

■ ذكرت ان لا امكانيات للوزارة الان. لكن سبق ان تسلمت وزارة شؤون مجلس النواب وانجزت العمل من مكتبك وبفريق عملك؟

□ صحيح، انجزنا في وزارة شؤون مجلس النواب مكنته كاملة لكل الملفات. بعدما وضعنا رؤية لوزارة شؤون التخطيط مع برنامج الامم المتحدة الامثالي، رفعنا

”
ثمة حاجة الى مركزية
في المتابعة عبر لجان
في وزارة التخطيط

هناك ثغر في امور امنية
وقضائية، لذا تحتاج الازمات
الى رؤية اشمل

“
شؤون التخطيط، وهذا هو مشروعنا الذي طالبنا به وتابعناه مع رئيس الحكومة. وقد وضعنا تصورا في هذا المجال مع برنامج الامم المتحدة الامثالي "UNDP".

■ هل ثمة تصور معين لعمل وزارة شؤون التخطيط؟

□ كل هذه الامور التي ذكرتها تطرح السؤال: هل هناك حاجة الى وزارة دولة لشؤون التخطيط؟ الجواب نعم. هل يجب ان تتوسع مهماتها؟ الجواب نعم. هل هناك مشاريع تحتاج الى رؤية؟ الجواب نعم.

السنوات الخمس عشرة الاخيرة، خاصة ان الاولويات السياسية كانت تاخذ اهتماما اكبر وتاخذ مكان الحاجة الى التخطيط.

■ هل قدمتم مشروعا يساهم في التخطيط العام للبلد؟

□ حاليا هناك اكثر من مشروع يجري التخطيط له على الصعيد الاقتصادي، وعلى صعيد النفائيات، وعلى الصعيد المدني حيث هناك حاجة الى تطوير القوانين نظرا الى التمدد والتوسع الذي يشمل اكثر من مدينة، حتى باتت المدن ترتبط ببعضها البعض، واصبح اكثر من 75% من السكان موجودين فيها. اذا اخذنا مثلا بيروت نرى انها ارتبطت بمناطق اخرى من جبل لبنان، علما انه يوجد مشروع لدى مجلس الاعماء والاعمار للتنظيم المدني لكل لبنان، وهناك حاجة الى نوع من المركزية في وضع كل التخطيطات القديمة والجديدة لتكون قيد المتابعة وليس بالضرورة لاتخاذ القرار، لان القرار يمكن ان يكون في مجلس الوزراء او عبر لجان وزارية او في مجلس الاعماء والاعمار. ولكن لاحقا يجب ان يكون هناك فريق متفرغ لقضية المتابعة في وزارة



التخطيط في لبنان يفتقد الرعاية السياسية.

الكبرى، مع وجود خطر ازمة النازحين وخطر الوضع المالي الداهم. رغم كل ذلك، نحن نرى النصف المليء من الكوب، لكننا لا نعتبر انفسنا مرتاحين كلياً بسبب وجود ملفات كبيرة عالقة مثل مكافحة الفساد والاصلاح الاداري. وهذه الامور لا يمكن حلها بعضاً سحرية، بل تحتاج الى متابعة واردة سياسية. لكن الفضل لفخامة الرئيس انه وضع كل هذه المسائل على الطاولة، ورئيس الحكومة فتح ورشا على اكثر من صعيد. كما ان المجتمع المدني في لبنان يعطينا كل يوم دروساً في الابداع والنشاط ويصحح اتجاه البوصلة ان حصل خطأ في مكان ما، وهذا ما يجعلنا نتفائل بالبلد. هذا عدا عما يقدمه اللبنانيون المغتربون الذين يجعلون لبنان كبيراً في العالم، ويوفرون استقراراً مالياً للبلد. اهم ما يصدره لبنان للخارج الان هو المواطن، ومن المؤسف ان هذه الطاقة تذهب الى الخارج. لكن اذا تمكنا من تحسين الروابط مع اللبنانيين غير المقيمين فهذا ايضا يشكل ثروة للبنان.

والنفايات والاقتصاد، بالتوازي مع مسعى من البنك الدول للتخطيط على الصعيد المالي. علماً ان بعض الوزارات لم يحصل فيها تخطيط في الماضي. الاستقرار السياسي يهتز كل فترة، بينما يحتاج التخطيط الى الاستقرار السياسي لفترة طويلة. لكن ذلك لا يمنع ان العمل الحكومي العام خلال السنة من عمر الحكومة حقق انجازات كبيرة في ازمان كانت مستدامة، مثل اقرار الموازنة العامة وقانون الانتخاب والتعيينات بكل مستوياتها، كما ان هناك اتفاقاً سياسياً على الامن ودعم الجيش في الحكومة، وهو سائر على قدم وساق. ثمة انجازات لا تزال ناقصة، مثل تجاوز حل مشكلة قطع حساب الموازونات السابقة، فلماذا لم يحصل هذا سابقاً، ومن هو المسؤول عن تأخيرها عشر سنوات، علماً ان التأخير كلف الكثير الكثير. هناك ثغر في امور امنية وقضائية، لذا كل هذه الازمان تحتاج الى رؤية ونظرة اشمل للاطمئنان الى مستقبل لبنان، خاصة في مسألة تحييده عن الصراعات الاقليمية

مشروعاً الى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة للنظر فيه، لكننا في انتظار اقراره نتابع اكثر من مشروع حالياً. اعتقد ان قرار تنفيذ هذه الرؤية هو قرار سياسي. اما انشاء وزارة متكاملة لشؤون التخطيط فهو موضوع كبير، وثمة اقتراح قانون بانشاء وزارة للتخطيط وضعه الرئيس نبيه بري والوزير علي حسن خليل عام 2011. لكن هذه المسألة تحتاج الى مزيد من البحث لان المشروع الذي وضعه يلغي مجلس الاعماء والاعمار وهذا امر غير منطقي بالنسبة الي، لان جزء التخطيط من عمل مجلس الاعماء والاعمار في حاجة الى متابعة سياسية اكبر نظراً الى وجود خيارات صعبة ومكلفة مالياً احياناً.

■ كيف تقوم تعاون الحكومة معكم في الوزارة؟
□ على صعيد التخطيط هناك جردة كبيرة للمشاركة في كل لبنان لم تحصل سابقاً، نحن نشترك في وضع رؤية جديدة للطاقة والنفط

Paying your tuition is not so complicated!

Simply visit IBL Bank to apply for the "Educational Loan" designed for all students!

Where your dreams count

For more Info **04 - 72 72 44**

www.ibl.com.lb

